

تقرير

المؤسسات الرعائية أقرب إلى الحضانات منها إلى المدارس ذوة الاحتياجات الخاصة لا يتلقون تعليماً

بعنوان «وَأُوذِ الْهَذَابُ إِلَى الْمَدْرَسَةِ: حَواجِزُ تَعْلِيمِ الْأَطْفَالِ ذَوِي الْإِحْتِياجَاتِ الْخَاصَّةِ فِي لِبْنَانِ»، أُطْلِقَتْهُ الْمُنْظَمَةُ أَمْسَ فِي مُؤْتَمَرٍ عَقَدَ فِي فَنْدُقِ «مُونَرُو» فِي بَيْرُوتِ أَمْسَ. وَأَوْضَحَتْ فِقْهَهُ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى التَّقْرِيرِ اسْتَعْرَقَ عَامًا، وَجَاءَ أَثْنَاءَ دَرَسِ الْمُنْظَمَةِ أَوْضَاعَ الْأَطْفَالِ السُّورِيِّينَ النَّازِحِينَ وَقَدَّرَتْهُمْ عَلَى دُخُولِ الْمَدَارِسِ فِي لِبْنَانِ وَتَرْكِهَا وَالْأَرْدَنِ، وَخِلَالَ الْبَحْثِ وَجَدْنَا أَنَّ الْأَطْفَالِ السُّورِيِّينَ وَاللِّبْنَانِيِّينَ الذِّينَ يِعَانُونَ إِعْاقَاتٍ مِنْ دُونِ مَدَارِسَ، يَقْرَبُونَا أَنْ نُرَكِّزَ عَلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ. لَمْ يُوَضِّعْ التَّقْرِيرُ بَيِّنَاتٍ وَاضِحَةً حَوْلَ عَدَدِ الْأَطْفَالِ ذَوِي الْإِحْتِياجَاتِ الْخَاصَّةِ فِي لِبْنَانِ، وَلَا عَدَدَ الْمَسْجُلِينَ مِنْهُمْ فِي الْمَدَارِسِ، فَفَقِئْتُ تَقْدِيرَاتِهِ مَحْتَفِظَةً. لَكِنَّهُ لَغَتُ إِلَى أَنَّ «مَنْ



المؤسسات الرعائية نصف الاندماج الأسري والاجتماعي (مروان بوحيدر)

النظام التعليمي في لبنان يميز ضد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. فعلى ما يصل إلى 90 في المئة من هؤلاء لا يتلقون تعليماً رغم التحاقهم بمؤسسات تتلقّى تمويلًا من وزارة الشؤون الاجتماعية. إذ أن كثيرًا من هذه المؤسسات هي ضرب إلى الحضانات منها إلى المدارس

رحيل دندش

أكثر من 40 ألفاً هو عدد الأطفال اللبنانيين من ذوي الاحتياجات الخاصة بين سن الخامسة والـ 14 (عمر التعليم الأساسي). 10 في المئة منهم فقط تهتم بمؤسسات رعائية، ونسبة ضئيلة جداً تتعلم في مدارس خاصة ورسمية، بحسب تائية مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» لى فقيه. فيما غالبية هؤلاء، ممن يعانون من إعاقات ذهنية أو جسدية، هم اليوم، فلياً، «من دون مدرسة» كما أكدت فقيه لـ «الأخبار».

ورغم أن لبنان، وهو طرف في اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، أقر عام 2000 القانون 220 الذي يضمن حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم مع أقرانهم من دون تمييز. إلا أن الأرقام تظهر أن القانون لا يزال مجرد حبر على ورق، ولم تتخذ أي إجراءات لتحويله إلى واقع. إذ أن غالبية هؤلاء الأطفال مستبعدون من المدارس الرسمية بسبب سياسات القبول التمييزية، وعدم توفر البيئة التعليمية الملائمة، والعدد الأكبر منهم يلتحق بمؤسسات غير مخولة بالتعليم، أو لا يحصلون على أي تعليم على الإطلاق!

هذه الوقائع والأرقام جاءت في تقرير لـ «هيومن رايتس ووتش»

تعليم

موظف في «التربية» يرسم سياسة الوزارة؟

استغربت «الحملة الوطنية لدعم لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة» ما سمّته «تواطؤ» أحد الموظفين في مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية مع أصحاب المدارس. وأوضحت مصادر في «الحملة» لـ «الأخبار» أن الموظف المذكور «يتصح» لجان الأهل أو أي مواطن يعترض لدى المصلحة على الموازنات المدرسية أو الزيادة على الأقساط بـ«الخضوع لإرادة المدرسة». ولغقت «الحملة» إلى أن الموظف يضع عراقيل أمام تسجيل الاعتراضات لدى المصلحة، مشيرة إلى «وقائع» تثبت ذلك. فـ«عندما أرادت إحدى لجان الأهل التقدم بشكوى من رفع إحدى المدارس الأقساط من دون موافقتها، طلب الموظف توقيع جميع أعضاء اللجنة على الموازنة شرطاً لتسجيل المعاملة. وعندما أبرز رئيس اللجنة كتاباً موقعاً من الرئيس



مروان بوحيدر

وأمن السر يتضمن الاعتراض الذي أرفق بالموازنة بموجب محضر، أجاز الموظف بأن الأهالي منقسمون». وفي واقعة أخرى، «دعا الموظف وفداً من أهالي الطلاب في مدرسة أخرى إلى الحوار مع المدرسة لأنها هي الأمر النهائي. وعندما أوضحوا له أن شكلاً ليست في الموازنة بل في عدم تأليف لجنة أهل في المدرسة وغياب

بينما يتوزع عدد قليل على المدارس الخاصة والرسمية». وإن لم يشر إلى رقم دقيق لعدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المدموجين في مدارس عادية، أكدت فقيه أن 4 طلاب فقط مدموجون في المدارس الرسمية». ماذا عن المؤسسات الرعائية التي ترعى هؤلاء الأطفال؟ تشير فقيه إلى أن هذه المؤسسات «تحاول تقديم خدمة، ولكنها ليست مدارس، بل هي أقرب إلى الحضانات منها إلى المدرسة». ويوضح التقرير أن هناك 103 مؤسسات ممولة من وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن «الموارد التعليمية في العديد من هذه المؤسسات سيئة جداً، ويختر غياب المراقبة

مدير «جمعية الشبيبة للمكفوفين»، عامر محرم، قال لـ «الأخبار» إن «المدرسة لتصبح دامية، يجب أن تطرأ تعديلات على أدائها، وهذا يحتاج أولاً إلى تنمية ثقافة الدمج والاحترام الاختلاف عند إدارة المدرسة أولاً، ولدى الأستاذة والطلاب وتأهيلهم للعمل في صف دامج». واعتبر أن سياسات وزارة الشؤون الاجتماعية «مصممة لدعم المؤسسات الرعائية وليس المدرسة العادية. وأوضح أن الوزارة «تدفع على الطالب الكفيف ليدخل مؤسسة رعائية حوالي 8500 دولار سنوياً في حين أن الطفل الكفيف ضمن مدرسة عادية دامية حيث هناك مربية مختصة ترعاه، ويعود إلى أسرته كل يوم مع كتبه المطبوعة بطريقة «بريل» ومطبوعة خاصة يكلف 4000 دولار سنوياً فقط».

المؤسسات الرعائية نصف الاندماج الأسري والاجتماعي (مروان بوحيدر)

مفكرة



لم تعد كوريا الجنوبية في «آخر العالم». الكتيبة الكورية العاملة في إطار اليونيفيل في الجنوب، لم تنقل ثقافة بلدها وحضارته فقط، بل أخذت سكان المنطقة عملها إلى القلب الآخر من الكرة الأرضية. لجنة الصداقة اللبنانية الكورية التي أسستها الكتيبة وبلديات وفعاليات البلدات الواقعة في محيط مقر الكتيبة في طبريا (قضاء، صور)، تنظم بشكل دوري رحلات لطلاب وفعاليات في كوريا في إطار التعارف المتبادل بين الشعبين. الصورة من احتفال لجنة الصداقة اللبنانية - الكورية في مقر الكتيبة بالذكرى 40 لتأسيس «يونيفيل» (علي حشيشو)

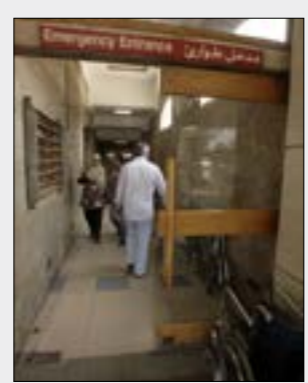
كوريا هنا اللبنانيون هناك

فرنسبنك يطلق مبادرات شبابية وثقافية

ضمن التزامه مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وإيمانه بأن الشباب هم نواة المستقبل، أطلق فرنسبنك ثلاث مبادرات في سياق أسبوع النقد الدولي بهدف المساهمة في تعزيز قدرات الجيل الناشئ وتحفيز طاقاته وتنشئته على قيم معرفية وإنسانية وأخلاقية، إذ نظّم نهراً ثقافياً وبرنامجاً تدريبياً متكاملًا لـ ٢٥٠ طالباً مدرسياً في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي في بيروت، واستهدف طلاباً من مدارس الـ Collège Protestant Français و Greenfield College و Melkart و Lycée Verdun و International College، خاضوا نقاشات مع مسؤولي المصرف وموظفيه الذين قدّموا عرضاً عن المفاهيم المصرفية الأساسية والآليات المتبعة، وكيفية سير العمل في المصرف. تلا ذلك تعريف الطلاب بلعبة ترفيهية وثقافية، هي «BIG BANK CHALLENGE».

وفي سياق متصل، أقام فرنسبنك بالتعاون مع مؤسسة «إنجاز» في مبنى الجامعة اليسوعية مسابقة I Camp Business Challenge، وخضع المشاركون لتدريب يهدف إلى تطوير منظومة الابتكار واكتساب النظرة التجارية السليمة والمعرفة المالية، واستراتيجية التسويق، والعمل الجماعي. أما المبادرة الثالثة، فكانت بالتعاون مع مؤسسة باسل فيلحان من خلال مسابقة La Dictée des finances.

وأكدت مديرة التسويق والإعلان والإعلام في فرنسبنك دانيا القصار، أن أهمية دور المصارف ضمن أسبوع النقد الدولي تكمن في رفع مستوى وعي الشباب في ما يتعلق بموضوع الإسك المالي، ومهارات الأذكار، والتخطيط المالي، والإدارة المالية، والدفن الإلكتروني، وإعداد الجيل لتلقي منهجية معينة في عالم المال.



إضراب مفتوح لعاملي المستشفيات الحكومية

أعلنت الهيئة التأسيسية لنقابة عاملي المستشفيات الحكومية في لبنان ومنذوي المستشفيات الإضراب المفتوح بدءاً من الاثنين المقبل، ودعت إلى اعتصام مفتوح في ساحة رياض الصلح بدءاً من العاشرة قبل ظهر الاثنين. وأعلنت الهيئة في بيان بعد لقا، أمس أنه «بعد سبعة أشهر على صدور القانون 46 وعدم إصدار المراسيم التطبيقية للمستشفيات الحكومية، وبسبب التلكر الواضح من الدولة، قررت الهيئة الإضراب العام والمفتوح في كل المستشفيات الحكومية وإغلاق كافة الداخل بما فيها الطوارئ»، مع استثناء حالات غسيل الكلى والعلاج بالأشعة».



مصرف لبنان يطرح اوراقاً نقدية جديدة

أعلن مصرف لبنان عن وضع أوراق نقدية جديدة، إصدار الأول من كانون الثاني 2017، في التداول اعتباراً من 10 نيسان المقبل. الأوراق الجديدة التي أعلن المصرف في بيان سمات الأمان فيها، من فئة المئة ألف ليرة، وهي ستوضع في التداول إلى جانب الأوراق الموجودة في التداول حالياً من الفئة نفسها. وقد وضع المصرف المركزي، اعتباراً من 15 آذار الجاري، في التداول قطعاً نقدية جديدة إصدار 2018 من فئة المئتين وخمسين ليرة لبنانية (250 ل.ل)، إلى جانب القطع النقدية المتداولة حالياً من الفئة ذاتها، ومن دون تعديل في مواصفاتها الخارجية».

رسالة

توضيح من «الصحة» مراكز الوقاية من الكلب متوفرة في الجنوب

رداً على ما ورد في «الأخبار» السبت الماضي، حول تعرّض ثلاثة مواطنين لهجوم من كلب في بلدة الدوير، وتعليقاً على ما ورد عن لسان الناشطة لورا شتاينباخ، أوضحت رئيسة دائرة مكافحة الأمراض الانتقالية في وزارة الصحة العامة الدكتورّة عائكة بزّي، في اتصال مع «الأخبار»، أن مراكز الوقاية من داء الكلب التابعة للوزارة متوافرة في محافظتي الجنوب (في صيدا) والنبطية. وفي السياق نفسه، لغت بزّي أن تمييز شتاينباخ بين الكلب والسعر لا أساس له، «إذ إنّ الكلب في اللغة العربية الفصحى هو نفسه السعار. وبالتالي القول بأن هناك فرقاً بين الكلب الكلبان والكلب السعور غير علمي على الإطلاق».

وعن صحة ما ورد عن شتاينباخ حول رجوب حرق جثة الكلب المصاب بالشعار، أكدت بزّي أن تغليف جثة الكلب بكيسين مُحكمي الإغلاق ودفنه كفيلاً يمنع انتشار الداء، ولا حاجة إلى اللجوء إلى حرقه خصوصاً في ظل غياب أي تقنيات علمية تسمح بذلك. وأوضحت أن مسؤولية «تغليف» الجثث تعود إلى وزارة الزراعة التي تُنسّق مع وزارة الصحة، لافتة إلى أنّ معالجة ملف الكلاب الشاردة والمخاوف المتأنية من هذه الظاهرة هي مسؤولية مُشتركة بين كل من وزارة الزراعة ووزارة الصحة على حدّ سواء.